جامعة سوهاج

كلية التربية

المجلة التربوية

دور القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية في المدارس الأهلية بمدينة الرياض: تصور مقترح

إعداد

أ/ أحلام بنت على العنزان

باحث دكتوراة في تخطيط التعلم واقتصادياته

كلية التربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

د/ نوره بنت محمد الجمعة

أستاذ إدارة التعليم العالي

كلية التربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ استلام البحث : ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥م – تاريخ قبول النشر: ١ يناير ٢٠٢٦م

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لدور القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية من وجهة نظر المديرات، وذلك من خلال التعرف على دور القسائم التعليمية كبديل تمويلي، والمتطلبات اللازمة لتطبيقها، والتحديات التي قد تواجهها عند التنفيذ، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي، واستخدمت الاستبانة أداة لها، وتكون مجتمع الدراسة من (٧١١) مديرة مدرسة أهلية في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية بمدينة الرياض، وتم اختيار عينة عشوائية بلغت (٢٥٠) مديرة ، وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج أبرزها: أن دور القسائم التعليمية كبديل تمويلي جاء بدرجة عالية، بمتوسط حسابي (٣.٦١)، كما أن المتطلبات اللازمة للتطبيق جاءت بدرجة عالية، بمتوسط حسابي (٣.٦٩) ، بالإضافة إلى أن التحديات المتوقعة جاءت بدرجة عالية، و بمتوسط حسابي (٣.٦٠)، واعتمادا على نتائج الدراسة، تم بناء تصور مقترح لدور القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية، يقوم على ثلاثة محاور تشمل تحسين القدرة التمويلية للمدارس، وتوفير متطلبات تنظيمية وتكنولوجية وإدارية واضحة قبل التنفيذ، إضافة إلى معالجة التحديات من خلال تطوير التشريعات والتنسيق بين الجهات وتفعيل آليات المتابعة والجودة.

الكلمات المفتاحية: خصخصة التعليم، تطوير الخدمات التعليمية، البدائل التمويلية، المتطلبات التنظيمية.

The Role of Educational Vouchers in Enhancing the Quality of Educational Services in Ahlia (Private) Schools in Riyadh: A Proposed Model

Abstract

This study aimed to develop a proposed framework for the role of educational vouchers in improving the quality of educational services in private schools from the perspective of female school principals. This was achieved by identifying the role of educational vouchers as an alternative financing mechanism, the requirements necessary for their implementation, and the challenges that may be encountered during execution. The study adopted the descriptive survey methodology and used a questionnaire as the primary data collection instrument. The study population consisted of (711) female principals of private schools at the elementary, intermediate, and secondary levels in the city of Riyadh. A random sample of (250) principals was selected. The findings of the study revealed several key results, most notably that the role of educational vouchers as an alternative financing mechanism was rated at a high level, with a mean score of (3.61). In addition, the requirements necessary for implementation were also rated at a high level, with a mean score of (3.69). Furthermore, the anticipated challenges associated with implementation were rated at a high level, with a mean score of (3.60). Based on the study findings, a proposed framework was developed for the role of educational vouchers in enhancing the quality of educational services in private schools. This framework is built around three main dimensions: improving the financial capacity of schools, ensuring the availability of clear regulatory, technological, and administrative requirements prior to implementation, and addressing anticipated challenges through the development of legislation, coordination among relevant authorities, and the activation of monitoring and quality assurance mechanisms.

Keywords: Education privatization, development of educational services, alternative funding options, regulatory requirements.

المقدمة:

تعتمد المدارس الأهلية في المملكة العربية السعودية بدرجة كبيرة على الرسوم الدراسية كمصدر رئيس لتمويل برامجها التشغيلية وتطوير خدماتها التعليمية، إلا أن تزايد متطلبات جودة التعليم، وارتفاع تكاليف التجهيز والتشغيل، وتنامي حدة المنافسة بين المدارس الأهلية، جعل الاعتماد على الرسوم وحدها غير كاف للاستجابة لمتطلبات التحسين المستمر وتجويد المخرجات، ومن ثم برزت الحاجة إلى البحث عن بدائل تمويلية أكثر تنوعًا وكفاءة، تمكّن هذه المدارس من تعزيز استدامة مواردها وتحسين قدرتها على تطوير خدماتها التعليمية.

وفي هذا السياق تُعد الخصخصة أحد المسارات الحديثة في تمويل التعليم، إذ تقوم على توسيع دور القطاع الخاص في دعم المؤسسات التعليمية وتطويرها، سواء من خلال تشغيل الخدمات التعليمية، أو توفير المرافق والتجهيزات والبنية التحتية، أو تقديم خدمات الصيانة والتشغيل، بما يسهم في رفع كفاءة الإنفاق وتحسين جودة الخدمة التعليمية، وتُعد القسائم التعليمية أحد أشكال بدائل التمويل وآليات خصخصة التعليم والاستثمار فيه؛ إذ تقوم فكرتها الأساسية على أن تتولى الحكومة تمويل تكلفة التعليم عبر قسائم تُمنح للأسر، بدلًا من تقديم الخدمة التعليمية مباشرة، بحيث تُستخدم هذه القسائم في مدارس معتمدة وفق ضوابط محددة (الخضير والسياري، ٢٠٢٣).

وقد برز نموذج القسائم التعليمية مبكرًا في التجربة الدولية؛ إذ طُبق مشروع واسع للقسائم في بداية السبعينيات في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، شمل نحو (١٥٠٠٠) طالب من المدارس الحكومية والخاصة، وحصلت المدارس المشاركة على تمويل فيدرالي لدراسة أثر هذا النظام على مدى خمس سنوات، وأظهرت النتائج أن القسائم التعليمية أسهمت في تنويع المصادر المالية للمدارس من خلال مزج الدعم الحكومي برسوم تدفعها الأسر، كما ساعدت على توسيع حرية الأسرة في اختيار المدرسة الملائمة، وتحسين الأداء المدرسي، وزيادة الموارد المالية للمؤسسات التعليمية، وخفض التكلفة التعليمية، ورفع مستوى رضا أولياء الأمور عن الخدمات التعليمية (أحمد والديلوي، ٢٠٢٣؛ حسين وآدم، ٢٠١٨؛ سفر، ٢٠٢٢).

وانسجامًا مع هذه التوجهات العالمية، جاءت مبادرة القسائم التعليمية التي أطلقتها شركة تطوير القابضة عام ٢٠١٦ بوصفها أول تجربة مؤسسية لتطبيق نظام القسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية؛ حيث استهدفت طلاب التربية الخاصة، وقامت على تقديم قسائم

تعليمية للأسر تُستخدم في المدارس الأهلية المرخصة لتوفير خدمات تعليمية متخصصة لذوي الإعاقات أو صعوبات التعلم وفق شروط ومعايير محددة، وتمثل هذه التجربة خطوة مهمة نحو إشراك القطاع الأهلي في تمويل التعليم، ورفع جودة الخدمات التعليمية المقدمة، وتوسيع خيارات الأسر، وتمكين فئات مختلفة من ذوي الاحتياجات الخاصة من الوصول إلى خدمات نوعية (وزارة التعليم، ٢٠٢٤).

كما أشارت دراسة الشمري وآل سلطان (٢٠٢٤) إلى أن وزارة التعليم تتحمل حاليًا العبء المالي الرئيس للقسائم التعليمية، وأكدت ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في دعم هذا النظام؛ بما يسهم في تخفيف الأعباء المالية على الدولة وتحسين كفاءة تمويل التعليم، ومن زاوية اقتصاديات التعليم، فإن توجيه التمويل مباشرة إلى الطالب لا إلى المؤسسة التعليمية يحدّ من الهدر في الموارد، ويحفّز المنافسة بين المدارس الحكومية والأهلية على تحسين خدماتها وجذب الطلاب، بما ينعكس إيجابًا على الجودة دون زيادة كبيرة في التكلفة الإجمالية.(Danish et al., 2021)

وفي ذات السياق أكد مؤتمر التعليم والاستثمار (2024) LEARN المنعقد في الرياض تحت شعار "الاستثمار من أجل التأثير"Investing for Impact ، على أهمية تبني بدائل تمويل قائمة على الخصخصة والشراكة مع القطاع الخاص، وتوفير نماذج تمويل غير تقليدية وتنويع مصادر الدخل في المؤسسات التعليمية، كما أوصى المؤتمر العالمي للاستثمار (Riyadh Investment Conference – World Investment Conference)الذي عُقد بالتعاون مع وزارة التعليم السعودية في نوفمبر ٢٠٢٤ بضرورة تطوير سياسات تمويل جديدة للتعليم تستند إلى الخصخصة وجذب الاستثمارات المحلية والدولية، بما يرفع كفاءة الإنفاق ويعزز تنافسية القطاع التعليمي الأهلي والحكومي (مؤتمر التعليم والاستثمار LEARN 2024، ٢٠٢٤؛ وزارة التعليم، ٢٠٢٤).

كما تشير دراسة جبار(Jabbar et al., 2022) إلى أن تطبيق نظام القسائم التعليمية يرتبط – وإن كان بدرجة تأثير محدودة – بتحسن تحصيل الطلاب في المدارس الأهلية نتيجة زيادة حدة المنافسة وجذب المعلمين الأكثر خبرة، وهو ما يدفع المدارس إلى تحسين جودة التدريس وتطوير بيئة التعلم ورفع الحافز نحو تحسين الأداء الأكاديمي.

وعلى الرغم من هذه الجهود والمبادرات، ما زال توظيف نظام القسائم التعليمية كبديل تمويلي منظم لتطوير جودة خدمات المدارس الأهلية محدودًا، سواء من حيث شمول الفئات

المستهدفة، أو من حيث توسيع نطاق التطبيق ليشمل مجالات أوسع من الخدمات والبرامج التعليمية، ويثير ذلك تساؤلات حول الدور الممكن أن تقوم به القسائم التعليمية في تعزيز القدرة التمويلية للمدارس الأهلية، وتحسين جودة الخدمات التعليمية التي تقدمها، في ضوء متطلبات التنافسية والجودة والاستدامة المالية.

ومن هذا المنطلق تسعى الدراسة الحالية لاستقصاء دور القسائم التعليمية كبديل تمويلي في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية في المملكة العربية السعودية، من خلال تقديم تصور مقترح عن دور القسائم التعليمية كبديل تمويلي في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية، ويسهم في ترشيد قرارات صانعي السياسات التعليمية وأصحاب المصلحة في القطاع الأهلي.

مشكلة الدراسة:

تواجه المدارس الأهلية في المملكة العربية السعودية تحديات متزايدة في تحقيق جودة التعليم في ظل قيود الميزانيات، وارتفاع تكاليف التشغيل والتطوير، وهو ما يحدّ من قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التوسع وتحسين الخدمات التعليمية، وقد أدى ذلك إلى إبراز الحاجة إلى تبنّي بدائل تمويلية أكثر كفاءة، من بينها نظام القسائم التعليمية، بوصفه أحد النظم التي يمكن أن تسهم في رفع كفاءة الإنفاق وتحسين جودة الخدمات التعليمية في القطاع الأهلي عبر تحفيز التنافسية بين المدارس واستقطاب مزيد من الطلاب.

وتشهد المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة نموًا سكانيًا متسارعًا بلغ معه إجمالي السكان نحو (٣٥.٣)مليون نسمة في منتصف عام ٢٠٢٤ بمعدل نمو سنوي (٤.٧٪) مقارنة بعام ٢٠٢٣، بالتوازي مع تجاوز أعداد الملتحقين بالتعليم العام (٦.٧)ملايين طالب وطالبة في عام ٢٠٢٤، وقد أدى هذا التوسع إلى زيادة الطلب على الخدمات التعليمية في القطاع الأهلي، وارتفاع الأعباء المالية على المدارس الأهلية لتلبية متطلبات التوسع وتحسين الجودة، مما يعزز الحاجة إلى بدائل تمويلية حديثة كالقسائم التعليمية [نوره١]لدعم قدرتها على تطوير جودة التعليم.

وأكدت نتائج دراسة زمان (٢٠١٤) أن تطبيق القسائم التعليمية في المملكة يواجه عددًا من التحديات، من أبرزها: ضعف التشريعات المنظمة، وعدم وضوح الأدوار بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب مخاوف تتعلق بعدالة توزيع الدعم وضمان استمرارية التمويل، كما بيّنت دراسة الوطبان (٢٠٢٠) أن مشروع القسائم التعليمية الذي تبنته وزارة التعليم واجه

معوقات تنفيذية من أهمها محدودية التنسيق بين الجهات المشاركة، وصعوبة ضبط المعايير الخاصة بالمدارس الأهلية المستفيدة، وضعف الوعي المجتمعي بمفهوم القسائم التعليمية، وتؤكد هذه النتائج الحاجة إلى تطوير الأطر التنظيمية والإجرائية، وتعزيز الحوكمة والشفافية لضمان نجاح تطبيق نظام القسائم التعليمية.

و عرضت دراسة حسين (Hussein, 2022) عددًا من التجارب العالمية لتطبيق القسائم التعليمية في التعليم الأهلي، مستندة إلى تقارير التقييم الوطني للتقدم التعليمي بالولايات المتحدة الأمريكية(NAEP) ، والتي تناولت نتائج تطبيق نظام القسائم التعليمية في المدارس الحكومية والأهلية والدينية؛ حيث أظهرت هذه التقارير تفوّق المدارس الأهلية العاملة بنظام القسائم من حيث التحصيل الدراسي، ونتائج الاختبارات، ومعدلات التخرّج، كما بينت أن هذا النظام يوفّر للطلاب فرصًا تعليمية أفضل، ويمنح الأسر – ولا سيما ذات الدخل المنخفض أو التي لديها أبناء من ذوي الاحتياجات الخاصة – قدرة أكبر على اختيار المدرسة الملائمة لاحتياجاتهم، ويمثّل ذلك مؤشرًا على أن القسائم التعليمية يمكن أن تكون من بين البدائل التمويلية التي تسهم في تحسين جودة الخدمات التعليمية في المملكة العربية السعودية إذا ما تم تكييفها بما يتوافق مع خصوصية النظام التعليمي السعودي، مع عدم الاعتماد عليها بوصفها الأداة الوحيدة، بل إدماجها ضمن حزمة أوسع من البدائل التمويلية، خاصة لدعم الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، والمتفوقين دراسيًّا، والموهوبين.

ومن خلال تتبّع ما ورد في الدراسات السابقة، يتضح أن مشكلات تطبيق نظام القسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية – التشريعية والتنظيمية والتنفيذية – ما تزال قائمة منذ بدء تطبيقه، وأن تناول هذا النظام من زاوية التمويل وتطوير جودة الخدمات التعليمية في المدارس الأهلية لم يحظَ بعد بالقدر الكافي من الدراسة، خاصة من حيث استكشاف توجهات وخبرات القائمين على تطبيقه في التعليم السعودي، وبناء تصورات مقترحة لتعظيم دوره كأحد البدائل التمويلية الممكنة؛ مما يُشير إلى وجود فجوة بحثية تستدعي إجراء دراسات جديدة معمّقة في هذا المجال.

وباستقراء ما سبق، يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس الآتي:

ما التصور المقترح لدور القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية في المملكة العربية السعودية؟

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما دور القسائم التعليمية كبديل تمويلي في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية من وجهة نظر المديرات؟
٢. ما المتطلبات اللازمة لتطبيق القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية من وجهة نظر المديرات؟
٣. ما التحديات التي تواجه القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية من وجهة نظر المديرات؟
٤. ما التصور المقترح لدور القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على دور القسائم التعليمية كبديل تمويلي في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية من وجهة نظر المديرات.
- تحديد المتطلبات اللازمة لتطبيق القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية من وجهة نظر المديرات.
- الكشف عن التحديات التي تواجه القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية من وجهة نظر المديرات.
- تقديم تصور مقترح لدور القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة الحالية في أنها قد تسهم في كل من:

أولًا: الأهمية النظرية (العلمية):

- مواكبة موضوع الدراسة الحالية لتوجهات وزارة التعليم وتوصيات المؤتمرات حيث ركزت على بدائل التمويل في التعليم والتي من أهمها القسائم التعليمية.
- تعد الدراسة الحالية إضافة جديدة للمكتبة السعودية، حيث إنها تناولت القسائم التعليمية ودورها في تطوير جودة الخدمات التعليمية.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية (العملية):

- **يؤمل أن تفيد نتائج الدراسة الحالية وتوصياتها، القيادات الإدارية المسئولة عن تمويل التعليم بوزارة التعليم السعودية، في اتخاذ قرارات بشأن تطبيق بدائل الخصخصة والتي من أهمها القسائم التعليمية وربط تطبيقها بتطوير الخدمات التعليمية.**
- **تحفيز الباحثين على إعداد دراسات تتناول خصخصة التعليم وبدائل التمويل بالتعليم.**
- **يؤمل أن تساهم نتائج الدراسة في تزويد مديرات المدارس بالتغذية الراجعة لتوجهات ومتطلبات ومعوقات تطبيق نظام القسائم في المدارس الأهلية، وذلك من خلال ما يتم التوصل إليه من نتائج الدراسة.**

حدود الدراسة:

- **الحد الموضوعي: اقتصر موضوع الدراسة على تقديم تصور مقترح لدور القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية.**
- **الحد البشري: طبقت الدراسة على مديرات المدارس الأهلية.**
- **الحد المكاني: المدارس الأهلية بمدينة الرياض.**
- **الحد الزماني: طبقت الدراسة الميدانية في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي ١٤٤٧هـ.**

مصطلحات الدراسة:

١. القسائم التعليمية:

- **عرفها الشمري وآل سلطان (٢٠٢٤) بأنها: " شهادات تصدرها الحكومة للوالدين، لتقديمها للمدارس التي يختارونها لتعليم أبنائهم، والمدارس تعيدها للحكومة لتحصل على مقابلها نقدًا".**
- **وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها: أداة تمويلية على شكل سندات دعم مالي تقدمها الحكومة أو مؤسسات المجتمع المدني للطلبة، ليستخدموها في المدارس الأهلية التي يختارون الالتحاق بها، بحيث تتولى الجهة المصدرة تسديد قيمتها لتلك المدارس مقابل رسوم التعليم، سواء بشكل كلي أو جزئي.**

٢. جودة التعليم:

- **عرفها الجنوبي (٢٠٢٤) بأنها: " مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية، من خلال توفير بيئة تعليمية داعمة، ومعلمين مؤهلين، ومناهج متطورة، تسهم**

جميعها في تنمية مهارات المتعلمين وتحسين مخرجات التعلم بما يتوافق مع متطلبات التنمية والمجتمع".

- وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها: "مدى قدرة المدارس الأهلية على تحقيق معايير الأداء التعليمي بكفاءة وفاعلية في ظل تطبيق نظام القسائم التعليمية، وذلك من خلال تحسين بيئة التعلم، وتطوير أداء المعلمين، ورفع مستوى رضا أولياء الأمور والطلاب عن الخدمات التعليمية المقدمة".

الإطار النظري

يتضمن الإطار النظري مبحثين هما توضيح مفهوم القسائم التعليمية، ومفهوم جودة التعليم كالتالي:

– المبحث الأول: القسائم التعليمية.

تتعدد المفاهيم المرتبطة بنظام القسائم التعليمية، ويمكن عرض أبرزها على النحو الآتي:

عرفها سفر (٢٠٢٢) بأنها: "دعم مادي تقدمه وزارة التعليم بهدف رئيسي هو تشجيع القطاع الخاص على تطوير التعليم وترشيد الإنفاق الحكوم، .ويتحقق هذا الهدف من خلال توفير خدمات تعليمية متميزة ومناسبة لفئات محددة، مثل طلاب التربية الخاصة ورياض الأطفال، مما يسهم في تهيئة فرص التحاق متساوية للجميع وفق أعلى المعايير".

كذلك عرفها طايع وآخرون (٢٠٢١) بأنها: "آلية تمويل حكومية، تمنح للأفراد كمستندات يقدمونها إلى المدرسة التي يرغبون فيها، وتقوم المدرسة بصرف النفقات من الحكومة".

بينما يعرفها أحمد والدليوي (٢٠٢٣) بأنها: "تزويد ولي الأمر بقسائم ذات قيمة مالية لكل طفل ملتحق بالمدرسة، تخول ولي الأمر اختيار المدرسة المناسبة لابنه".

وبناء على ما سبق، يتضح أن القسائم التعليمية تمثل أداة تمويلية تهدف إلى دعم حرية الاختيار لدى الأسر، مع تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم خدمات تعليمية متنوعة، بما يسهم في رفع كفاءة الإنفاق وتحسين جودة التعليم.

كما تشير هذه التعريفات إلى أن القسائم التعليمية ترتبط بتحقيق العدالة التعليمية وتوسيع فرص الالتحاق وفق ضوابط تنظيمية محددة.

– أهداف القسائم التعليمية.

للقسائم التعليمية كنظام تمويل في التعليم مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها أشارت لها الدراسات السابقة كدراسة (سفر،٢٠٢٢؛ طايع وآخرون، ٢٠٢١؛ وعبد الله، ٢٠٢٠) كالتالي:

١. يهدف أسلوب القسائم التعليمية إلى توفير موارد تمويل بديلة للتعليم من خلال إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية بشكل منظم ومستدام.

٢. رفع جودة التعليم من خلال تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين كفاءة استثمار الموارد المالية داخل المدارس.

٣. يسعى النظام إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفاعلة في تقديم الخدمات التعليمية، بما يسهم في تطوير البيئة المدرسية وتحسين الأداء.

٤. تتيح القسائم التعليمية للطلبة وأولياء الأمور حرية اختيار المدرسة التي تناسب احتياجاتهم واهتماماتهم، مما يعزز مبدأ الاختيار الحر في التعليم.

٥. يمثل أسلوب القسائم التعليمية وسيلة لتحقيق مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية من خلال دعم الطلاب للوصول إلى مدارس ذات جودة عالية.

٦. يساهم النظام في توفير فرص وظيفية جديدة للمعلمين والمعلمات داخل المدارس الخاصة، مما يدعم تطوير سوق العمل التعليمي.

٧. يمنح أولياء الأمور حرية أوسع في اختيار المدارس التي يرغبون في إلحاق أبنائهم بها، بعيدًا عن القيود الجغرافية أو الاقتصادية، وبما يتناسب مع قناعاتهم وقيمهم.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن القسائم التعليمية يمكن أن تسهم بشكل مباشر في تحسين جودة التعليم في المملكة العربية السعودية، إذ إن توفير موارد تمويل بديلة، والمنافسة بين المدارس، وتوسيع خيارات الأسر، كلها عناصر تدفع المدارس نحو رفع مستوى خدماتها التعليمية، ودعم مبدأ تكافؤ الفرص، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص، ينعكس بشكل إيجابي على جودة التعليم في المملكة العربية السعودية ومستوى رضا المستفيدين.

– أهمية القسائم التعليمية.

أشارت دراسة أحمد والدليوي (٢٠٢٣) إلى أهمية القسائم التعليمية كبديل تمويلي من خلال التالي:

- **الإسهام في التنمية الشاملة من خلال دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للدولة عبر تحسين نوعية التعليم وتوسيع فرصه.**
- **رفع جودة الخدمات التعليمية عبر خلق بيئة تنافسية بين المدارس تدفعها لتقديم خدمات أكاديمية متميزة.**
- **تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية من خلال تمكين الطلاب من الالتحاق بمدارس ذات جودة عالية بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي.**
- **توسيع قاعدة الشراكة مع القطاع الخاص وتعزيز دوره في دعم العملية التعليمية وتمويلها واستدامتها.**
- **الاستجابة لمتطلبات سوق العمل من خلال تحسين مخرجات التعليم وتطوير مهارات الطلاب بما يتناسب مع احتياجات المجتمع.**
- **دعم الفئات الأقل حظًا عبر توفير فرص بديلة للطلاب في المناطق أو الفئات التي تعاني من قلة الموارد.**

وبناء على ما تقدم من أهمية للقسائم التعليمية فهي تتوافق مع توجهات وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية نحو رفع جودة المخرجات وتحسين كفاءة التمويل، كما تعكس في الوقت نفسه حاجة النظام التعليمي إلى حلول مرنة تستجيب للفروق بين المناطق والفئات المختلفة، وتطبيق نظام القسائم التعليمية يمكن أن يشكل خطوة داعمة لتحقيق العدالة في الوصول للتعليم.

- **أشكال تمويل التعليم بالقسائم التعليمية.**

ذكرت دراسة الحسيني (٢٠١٨) أشكال تمويل التعليم بالقسائم التعليمية كما يلي:

١. **من ناحية الفئة المشمولة: فإنه يمكن أن يكون متاح لأبناء جميع الأسر دون تمييز أو أن يكون محصوراً على أبناء الأسر ذات الدخل المخفض.**
٢. **من ناحية النوع: يمكن أن يكون مقصورًا على البنات دون البنين.**
٣. **من ناحية نوع المدارس المشمولة: فيمكن أن تكون القسائم مخصصةً للالتحاق بالمدارس الحكومية أو المدارس الخاصة فقط أو مخصص للاثنين معاً.**
٤. **من ناحية قيمة القسيمة: يمكن أن تكون قيمتها معادلةً لتكلفة التلميذ أو الطالب في التعليم العام أو يمكن أن تكون أقل من ذلك.**

٥. من ناحية كيفية الدفع: يمكن أن تسلم القسائم مباشرةً للمستفيدين أو تدفع مباشرة للمدارس المختارة من قبل المستفيدين.

ويتضح مما سبق أن تمويل التعليم بالقسائم التعليمية يتسم بالمرونة والتنوع، حيث يختلف باختلاف الفئة المستهدفة ونوع المدارس وقيمة القسيمة وآلية صرفها، وهو ما يعكس إمكانية تكييف هذا النظام بما يتناسب مع احتياجات الإطار التعليمي والاجتماعي، وبما يتيح توظيف القسائم بوصفها أداة تمويلية تُطبَّق بصيغ متعددة، يمكن—عند حسن تصميمها وضبطها—أن تسهم في تعزيز العدالة التعليمية ورفع كفاءة توجيه الموارد نحو المستفيدين والاحتياجات ذات الأولوية، وذلك ضمن نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.

– القسائم التعليمية في نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.

في ظل المؤشرات الاقتصادية التي تشير إلى تنامي الإنفاق الحكومي على التعليم العام، وتزايد النمو السكاني والطلب على التعليم، أضحى من الضرورة بمكان اللجوء إلى أسلوب القسائم التعليمية التي تهدف إلى تحقيق جملة من المصالح الاقتصادية والاجتماعية، ومنها على سبيل المثال خفض الإنفاق الحكومي في التعليم العام وتعزيز نمو مساهمة القطاع الخاص في التعليم العام وتحسين نوعيته وتوليد الوظائف للمواطنين في القطاع الخاص، وكذلك تحسين فرص الحصول على تعليم جيد بفرص متكافئة وعادلة لأبناء المواطنين بالإضافة لتعزيز نسبة التحاق الطلاب بالتعليم الأهلي (الوطبان،٢٠٢٠).

قامت وزارة التعليم بتكليف شركة بوز أند كومبني العالمية بالتعاون مع فريق من الإدارة العامة للتعليم الأهلي والأجنبي لإجراء دراسة بعنوان تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التعليم العام، وقد أوصت الدراسة بتبني مشروع القسائم التعليمية، وبعد ذلك صدرت موافقة مجلس الوزراء على توصيات تعزيز مشاركة التعليم الأهلي في التعليم العام وفق قرار رقم (١٥٥٠٦) بتاريخ ١٤٣٣/٣/٩هـ، وتضمنت التوصية اعتماد شراء المقاعد الدراسية (القسائم التعليمية) في المدارس الأهلية، بحيث تتحمل الدولة رسوم هذه المقاعد أسوة بما هو معمول به في عدد من الدول، وبما يحقق استفادة حقيقية للتعليم العالي والعام في المملكة (وزارة التعليم، ٢٠١٣).

آلية تنفيذ مشروع معين للقسائم التعليمية، تم تنفيذ المشروع عبر مجموعة من المراحل، شملت ما يلي:

١. دراسة التجارب المحلية والدولية في مجال المنح والقسائم التعليمية والاستفادة من النماذج الناجحة.
٢. إعداد الخطة التفصيلية للمشروع بما يشمل الجوانب التنظيمية والمالية والفنية.
٣. التعاون مع مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم لإعداد العروض الفنية ووضع آليات التعاقد والصرف.
٤. إحصاء الاحتياج الفعلي للخدمات التعليمية الأهلية في رياض الأطفال والمدارس، وتحديد الفئات المستهدفة.
٥. صياغة السياسات والإجراءات والأنظمة الإدارية الخاصة بإصدار القسائم التعليمية، بالتعاون مع مجموعة من الخبراء والاستشاريين.

وفي ضوء ما تم عرضه، يظهر أن تبني القسائم التعليمية في نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية جاء استجابة لمتغيرات اقتصادية وديموغرافية متسارعة، وسعيا إلى ترشيد الإنفاق الحكومي وتعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية. كما تشير آلية التنفيذ إلى وجود توجه منظم ومدروس لتطبيق القسائم التعليمية بما يضمن تحقيق العدالة في فرص الالتحاق بالتعليم وتحسين جودة المخرجات التعليمية وفق أطر تنظيمية واضحة.

– معوقات تطبيق القسائم التعليمية.

وضحت دراسة الخضير والسياري (٢٠٢٣) معوقات تطبيق القسائم التعليمية كما يلي:

- عدم إجراء تخطيط جيد لبرامج تفعيل القسائم التعليمية، برأي إشراك الخبراء، ذوي الاختصاص وذوي العلاقة المباشرة مع المستفيدين في عملية التخطيط.
- ضعف البنية التحتية للمدارس التي سيطبق بها البرنامج، وضعف تجهيزاته وقلة مرافقته.
- سرعة إجراء عمليات التطوير والتجديد دون إعداد وتهيئة الكادر الفني والإداري، ودون مراعاة الوقت لإجرائها.
- التركيز على متابعة جودة المرافق التعليمية وتجهيزات المباني المدرسية، دون متابعة توظيفها بشكل صحيح.
- إغفال متابعة التطور الأكاديمي للطلاب، وعدم التحقق من أسباب إخفاقهم أو ضعف تقدمهم.

بالاستناد إلى ما سبق عن القسائم التعليمية بوصفها أداة تمويل مرنة قابلة للتكييف، فإن واقع تطبيقها في المملكة العربية السعودية —كما يتجسد في مشروع «مَعين» وقراراته

التنظيمية—جاء موجّهًا لفئات محددة مثل التربية الخاصة ورياض الأطفال، ويكتسب هذا التطبيق دلالة تتجاوز التمويل إلى تحسين الجودة؛ إذ يمكن تصميم القسائم التعليمية بحيث يرتبط الانتفاع بها باستيفاء المدارس الأهلية لمتطلبات الترخيص والاشتراطات والمعايير، بما يحفّز تطوير الخدمة ورفع مستوى الأداء.

وعليه، تقدم الدراسة الحالية تصورًا مقترحًا لتوسيع توظيف القسائم التعليمية في المدارس الأهلية بوصفها آلية تمويل وضبط جودة في آنٍ واحد، من خلال ربط الاستحقاق بمعايير جودة واضحة واحتياجات تعليمية ذات أولوية، بما يدعم تطوير جودة الخدمات التعليمية في قطاع التعليم الأهلي.

- المبحث الثاني: جودة الخدمات التعليمية.

-مفهوم الجودة في التعليم:

الجودة في التعليم أصبحت موضوعًا أساسيًا لكل من يهتم بتطوير التعلم والتربية، لأنها تعني تقديم تعليم يتفق مع احتياجات الطلاب، والمعلمين وسوق العمل والمجتمع، ويقصد بجودة التعليم أن تشمل كل جوانب العملية التعليمية، بدءًا من التخطيط والتصميم، والتنفيذ، والتقويم، وتعتمد الجودة على مجموعة من المعايير والآليات التي تضمن الكفاءة (Pal , 2022).

وقد ظهرت الحاجة إلى تطبيق الجودة بشكل واضح في مؤسسات التعليم العام والعالي، لأنها تساعد في تحسين أداء العاملين والطلاب على حد سواء، وترفع من مستوى التميز والمنافسة بين المدارس والجامعات والمجتمع، كما أن الجودة تمكن المؤسسات التعليمية من تقديم خدمات تعليمية أفضل تلبي توقعات الطلاب وأسرهم (آبا بطين وسمور، ٢٠١٩).

وتبرز أهمية الجودة أيضًا في موضوع الاعتماد الأكاديمي، الذي يعد وسيلة مهمة لتعزيز السمعة التعليمية للمؤسسات وجذب الطلاب، لأنه يعتمد على معايير دقيقة تقيس الكفاءة والالتزام، ويساعد الاعتماد الأكاديمي المؤسسات على رفع مستوى خدماتها التعليمية ويزيد ثقة المجتمع بها، ومع توسع مفهوم الجودة وانتشاره بشكل عالمي، أصبحت معظم المنظمات التعليمية تطبق أنظمة جودة واضحة، باعتبارها مطلبًا أساسيًا للمجتمع والدولة لضمان خدمات تعليمية متطورة ومستمرة، ولهذا تعمل الدول على تطوير معايير الجودة وتحسينها باستمرار لتلبية احتياجات التعليم الحديثة ومتطلبات المستقبل (موسى والجودي، ٢٠١٩).

والجودة عرفها أبابطين وسمور، (٢٠١٩) بأنها: "جودة التصميم وجودة الأداء وجودة المخرجات، فهي تعني أن تحدد المواصفات والمتطلبات التي ينبغي الأخذ بها عند التخطيط للعمل، والقيام بالأعمال وفق المعايير والمحددات، والحصول على المنتج التعليمي والخدمات التعليمية وفق المواصفات والخصائص المتوقعة".

في حين عرفها الجنوبي (٢٠٢٤) بأنها: "مجموعة من الصفات والخصائص التي تميز المنتج أو الخدمة، وتؤثر على تلبية الاحتياجات والمتطلبات المذكورة أو الضمنية للعملاء، وتعني خلو المنتج من العيوب والأخطاء، وتعني ملائمة المنتج أو الخدمة للغرض الذي أنتجت من أجله، كما تعني توفير المنتج أو الخدمة ربحية للمنظمة وقيمة مقابل المال المنفق عليه للعميل. وأنها تساهم في التغيير والتحسين والتطوير للمستفيدين."

ويُستخلص مما سبق أن جودة الخدمات التعليمية لا تتحقق فقط من خلال تحسين طرائق التدريس أو رفع كفاءة المعلمين، بل تتطلب في جوهرها وجود موارد مالية كافية تضمن تنفيذ المعايير المطلوبة في التخطيط، والتجهيز، والمتابعة، وتقديم خدمة تعليمية تلبي توقعات الطلاب وأسرهم، ومن هذا المنطلق يرتبط مفهوم الجودة بشكل مباشر بآليات التمويل الحديثة، ومنها نظام القسائم التعليمية.

- أهمية الجودة في المؤسسات التعليمية

وضح أبابطين وسمور (٢٠١٩) أهمية الجودة في المؤسسات التعليمية كالتالي:

١. تحسين نوعية الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب بما يرفع مستوى تعلمهم وتحصيلهم.
٢. رفع رضا العاملين داخل المدارس وتحفيزهم للعمل بكفاءة أعلى.
٣. دعم تنافسية المؤسسة التعليمية للوصول إلى مخرجات أفضل ومكانة أقوى بين المدارس.
٤. ضمان العدالة التعليمية من خلال تقديم خدمات ذات مستوى متقارب لجميع الطلبة.
٥. زيادة قدرة المدرسة على الاستجابة لتوقعات أولياء الأمور وتطلعات المجتمع.
٦. تحقيق استدامة في الأداء من خلال عمليات تعليمية تعتمد على معايير واضحة ومقننة.
٧. تعزيز الثقة لدى المجتمع بالمؤسسة التعليمية نتيجة تحسن مخرجات التعلم.

- منهجيات الجودة في التعليم.

تتعدد منهجيات الجودة في الخدمات التعليمية وقد وضحتها دراسة (الجنوبي، ٢٠٢٤) كالتالي:

- تخفيض تكاليف الخدمة التعليمية من خلال تطبيق نظام جودة يضبط الإنفاق ويحسّن أساليب تقديم الخدمة.
- زيادة قدرة المؤسسات التعليمية على المنافسة وتحقيق التميز مقارنة بالمدارس.
- تطوير أساليب التدريس بما يتوافق مع احتياجات الطلبة والتغيرات في البيئة التعليمية.
- تعزيز الإبداع لدى العاملين داخل المؤسسة التعليمية وخاصة المعلمين.
- تقليل الأخطاء في العملية التعليمية عبر نظام دقيق للمتابعة والتقويم.
- تنمية مهارات القيادة والإدارة لدى قادة المدرسة لرفع جودة القرارات التعليمية.
- تحقيق إنتاجية عالية عبر بناء أنظمة أداء فعّالة تغطي مختلف مجالات العمل المدرسي.
- تحسين مستوى العلاقات بين المؤسسة التعليمية وأصحاب المصلحة مثل المعلمين، والطلاب، وأولياء الأمور.

ومن خلال ما سبق فإن تحقيق جودة الخدمات التعليمية لا يعتمد فقط على الممارسات التربوية داخل المدرسة، بل يرتبط بقدرتها على توفير موارد مالية مستقرة تدعم خططها التطويرية، فالتعريفات التي قدمها أبابطين وسمور (٢٠١٩) والجنوبي (٢٠٢٤) تؤكد أن الجودة تحتاج إلى تصميم دقيق، وتنفيذ منضبط، ومخرجات تحقق رضا المستفيدين، وهذه الجوانب جميعها مرتبط بشكل مباشر بقدرة المدرسة على تمويل برامجها وتحديث بيئتها التعليمية، وأن تطبيق أنظمة تمويل حديثة مثل القسائم التعليمية يمكن أن يسهم في رفع مستوى الجودة، لأنها توفر للمدارس موارد إضافية تساعدها على تحسين البنية التحتية، وتطوير التعليم، ودعم المعلمين والطلاب، مما يجعل الجودة هدفًا قابلًا للتحقيق .

الدراسات السابقة:

يتضمن هذا الجزء عرضًا لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القسائم التعليمية، مرتبة من الأقدم إلى الأحدث:

دراسة الوطبان (٢٠٢٠) هدفت إلى الكشف عن واقع تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر قادة وقائدات المدارس. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وطبقت أداة الاستبانة على عينة بلغت (١١١) من قادة وقائدات المدارس. توصلت النتائج إلى أن استجابات العينة جاءت بدرجة موافقة على واقع تطبيق المشروع في جميع أبعاده، حيث جاء بعد السياسات والأنظمة، في المرتبة الأولى،

تلاه بعد الخدمات المساندة في المرتبة الثانية، ثم بعد البيئة المدرسية والتعليمية في المرتبة الثالثة، بينما جاء بعد التمويل في المرتبة الأخيرة.

دراسة عبد الله (٢٠٢١)، هدفت الى بناء تصور مقترح لتوظيف الكوبونات التعليمية في تعزيز العدالة الاجتماعية لدى طلاب الجامعة في مصر، وذلك من خلال تحليل دور الكوبونات في توسيع فرص الوصول للتعليم الجامعي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على مراجعة الأدبيات والتجارب الدولية، دون تطبيق ميداني مباشر. وقد ركزت الدراسة على إبراز الكوبونات التعليمية كأداة تمويلية بديلة يمكن أن تخفض الفجوات الاقتصادية بين الطلاب وتدعم تكافؤ الفرص في الالتحاق بالتعليم. وأظهرت النتائج أن تطبيق نظام الكوبونات يسهم في تقليل أعباء التكاليف الدراسية، ورفع مستوى العدالة الاجتماعية، وتحسين جودة مخرجات التعليم الجامعي. وانتهت الدراسة إلى تقديم تصور متكامل يؤكد أهمية الكوبونات التعليمية كآلية تمويلية حديثة تدعم استدامة التعليم وتعزز مشاركة الدولة والمجتمع في تمويله.

دراسة دانيش وآخرون (2021) Danish et al ، هدفت الدراسة إلى مراجعة منهجية لدراسات التجارب العشوائية المحكمة (RCTs) المتعلقة ببرامج القسائم التعليمية حول العالم بهدف تقييم أثر القسائم على التحصيل الدراسي. اعتمدت الدراسة على منهج الميتا–تحليل، بوصفه منهجًا كميًا تركيبيًا، وذلك من خلال تحليل نتائج (١٥) تجربة عشوائية محكّمة أُجريت في الولايات المتحدة وكولومبيا وكينيا والهند، وشارك فيها آلاف الطلاب من مراحل مختلفة. لم تستخدم أداة تقليدية، بل تم تحليل النتائج الإحصائية للدراسات الأصلية وحساب حجم الأثر، وأظهرت النتائج أن القسائم التعليمية تحقق أثرًا إيجابيًا في مهارات القراءة عالميًا، بينما كان أثرها منعدماً تقريباً في الرياضيات، مع تفوقٍ واضحٍ للبرامج الممولة من القطاع الخاص على البرامج الممولة حكومي، كما بينت النتائج أن الدول خارج الولايات المتحدة حققت مكاسب أكبر في القراءة مقارنة بالدراسات الأمريكية، مما يشير إلى أن القسائم يمكن أن ترفع جودة التعليم عندما تطبق ضمن بيئات مدرسية ذات فجوات تمويلية واسعة.

دراسة جبار وآخرون (2022) Jabbar et al هدفت الدراسة إلى تحليل الأدلة التجريبية المتعلقة بتأثير سياسات اختيار المدرسة بنظام القسائم التعليمية على تحصيل الطلاب، من خلال مراجعة منهجية وتحليل بعدي لمجموعة واسعة من الأبحاث، أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ولكنه صغير للمنافسة بين المدارس على تحصيل الطلاب، مما يشير إلى أن زيادة

الخيارات المتاحة للأسر يمكن أن تحفز المدارس على تحسين الجودة، كما كشفت الدراسة أن نوع سياسة الاختيار (مثل القسائم التعليمية أو المدارس المستقلة) والخصائص الديموغرافية للطلاب يؤثران في حجم التأثير، وتؤكد النتائج أن المنافسة التعليمية تساهم في تحسينات محدودة في الأداء، وتقدم هذه النتائج دليل يمكن لصانعي القرار الاعتماد عليه عند تبني أو تطوير سياسات اختيار المدرسة أو القسائم التعليمية.

دراسة الخضير والسياري (٢٠٢٣)، هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي كمدخل لخصخصة التعليم العام، وذلك بالتعرف على تصورات خبراء التربية حول متطلبات تفعيلها (المادية والإدارية والإجرائية). لتحقيق هذا الهدف، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أسلوب دلفاي، وتم جمع البيانات عبر جولتين من ١٣ خبيراً، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها: المتطلبات المادية: تتمثل في كفاية القيمة المادية للقسيمة لتغطية تكلفة الخدمات التعليمية الأساسية للمستفيدين، بالإضافة إلى تفاوت قيمة القسيمة وفقاً للمرحلة الدراسية، المتطلبات الإدارية: تتمثل في تقديم تقارير واضحة من المدرسة الأهلية في حالة استبعاد أو إلغاء الخدمة عن بعض المستفيدين، وضرورة المتابعة المستمرة لجودة الخدمات المقدمة، المتطلبات الإجرائية: تتمثل في التقييم الدوري لمرافق المدارس الأهلية وكفاية تجهيزاتها، بالإضافة إلى ضرورة تحديد وإعلان معايير التقييم المؤسسي للمدارس.

دراسة أحمد والديلوي (٢٠٢٣)، هدفت الدراسة إلى الكشف عن متطلبات تطبيق أسلوب القسائم التعليمية بالتعليم العام من وجهة نظر مديري مدارس مكة المكرمة، وتحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغيرات: المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والمرحلة الدراسية. واستخدم البحث المنهج الوصفي المسحي، واعتمد على الاستبانة، وتكونت عينته من (٢١٧) مدير، وتوصل البحث إلى أن متطلبات تطبيق أسلوب القسائم التعليمية جاءت بدرجة موافقة كبيرة، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات العينة حسب متغير المؤهل العلمي. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات العينة حسب متغير سنوات الخبرة في اتجاه المديرين ذوي سنوات الخبرة التي تتراوح من خمس سنوات إلى عشر سنوات.

دراسة الشمري وال سلطان (٢٠٢٤)، هدفت الدراسة إلى تشخيص دور استخدام الكوبونات التعليمية في تمويل مؤسسات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، وتحديد مدى إسهامها

في تطوير البيئة التعليمية في هذه المؤسسات. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وجرى تطبيق استبانة محكمة على عينة مكونة من (٨٥) مديرًا ومديرة في المدارس الثانوية بمحافظة حفر الباطن، استخدمت الدراسة أداة الاستبانة لقياس رأي أفراد العينة حول دور الكوبونات التعليمية، وأظهرت النتائج موافقة عالية على قدرة هذا النظام في دعم تمويل مؤسسات التعليم العام بمتوسط (٤.٠٩)، وكذلك دوره في تطوير البيئة التعليمية بمتوسط (٤.٠٤)، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة تعزى للجنس أو سنوات الخبرة، وأكدت أن الكوبونات التعليمية تمثل صيغة تمويل مبتكرة يمكن أن ترفع جودة التعليم وتنوع الخدمات وتحسن أداء المدارس.

دراسة منظمة الاختيار في التعليم(2025) Education Choice من خلال مراجعتها التحليلية للقسائم التعليمية، فهي تعد من أكثر أدوات سياسة الاختيار المدرسي انتشارًا في الولايات المتحدة خلال المرحلة الأخيرة، وأن الأدلة الحديثة تشير إلى تحسن، ولكن ثابت في التحصيل الدراسي للطلاب المشاركين في برامج القسائم مقارنة بنظرائهم في المدارس الحكومية، وأظهرت الدراسة أن تأثير القسائم يختلف باختلاف تصميم البرنامج، ومستوى الفقر، ونوع المدرسة المستقبلة، حيث كانت البرامج الأكثر استهدافًا للطلاب منخفضي الدخل هي الأكثر فاعلية، كما أوضحت النتائج أن القسائم التعليمية تسهم في زيادة فرص الوصول إلى مدارس عالية الجودة، وتحفز المنافسة بين المدارس مما يؤدي لتحسن الأداء العام، إضافة إلى تحسين معدلات التخرج والالتحاق بالجامعة في بعض الولايات، تشير الدراسة إلى وجود تحديات مرتبطة بالحوكمة والمتابعة وعدم تكافؤ فرص الاستفادة.

التعليق على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسات السابقة حول أهمية القسائم التعليمية والقسائم كأداة تمويل بديلة يمكن أن تسهم في تحسين جودة الخدمات التعليمية، مثل دراسات الشمري والسلطان (٢٠٢٤) وأحمد والديلوي (٢٠٢٣) والخضير والسياري (٢٠٢٣) التي أكدت جميعها ضرورة تفعيل القسائم وتطوير متطلباتها التنظيمية والمادية، كما اتفقت الدراسات الأجنبية مثل Jabbar et al (2022,)و(Danish et al ,2021)على وجود أثر إيجابي وإن كان محدودًا على التحصيل العلمي عند تطبيق نظام القسائم. ورغم هذا الاتفاق، أظهرت بعض الدراسات اختلافًا في حجم التأثير، حيث بينت الدراسات العالمية أن أثر القسائم يختلف بحسب البيئة المدرسية ومستوى الفقر كما في دراسة Education Choice (2025)، بينما ركزت الدراسات العربية على فجوة المتطلبات والمعوقات أكثر من قياس الأثر المباشر، وتختلف الدراسة الحالية عن

الدراسات السابقة في كونها ركزت بشكل خاص على المدارس الأهلية في المملكة العربية السعودية، واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية، وتكوين تصور مقترح شامل لتطبيق القسائم كبديل تمويل في المدارس الأهلية السعودية، وكذلك الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في دعم مشكلة الدراسة الحالية وإبراز الفجوة البحثية، كذلك بناء محاور الإطار النظري، واختيار المنهج الملائم لها، وتصميم الاستبانة.

منهجية الدراسة واجراءاتها:

منهج الدراسة: في ضوء طبيعة الدراسة وأهدافها وأسئلتها، تم استخدام المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي، و يُعدّ هذا الأسلوب من أساليب البحث التي تُستخدم لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية عبر وصفها وصفًا علميًا منهجيًا، ثم استخلاص تفسيرات منطقية تُمكّن من فهم الواقع محلّ الدراسة وتحليله وتطويره ، ويعرفه العساف(٢٠١٦) بأنه:" ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منه؛ وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط، دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب".

مجتمع وعينة الدراسة.

تكون مجتمع الدراسة من (٧١١) مديرة مدرسة بالمراحل التعليمية الثلاثة (الابتدائية، المتوسطة، الثانوي) بالمدارس الأهلية بمدينة الرياض، وطبقت الدراسة على عينة من المجتمع الدراسة وفق جدول (Morgan)، البالغ عددها (٢٥٠) مديرة.

خصائص العينة:

جدول (١)
خصائص العينة

المتغيرات	الفئات	التكرار	%
المرحلة التعليمية	المرحلة الابتدائية	١١٥	٤٦
	المرحلة المتوسطة	٦٥	٢٦
	المرحلة الثانوية	٧٠	٢٨
	الإجمالي	٢٥٠	١٠٠٪
المؤهل العلمي	بكالوريوس	١٩٥	٧٨
	ماجستير	٣٨	١٥
	دكتوراة	١٧	٧
	الإجمالي	٢٥٠	١٠٠٪
عدد سنوات الخدمة	أقل من سنة	٢٣	٩

المتغيرات	الفئات	التكرار	%
في مجال الإدارة المدرسية	من سنة إلى ثلاث سنوات	٢٧	١١
	أكثر من ثلاث سنوات	٢٠٠	٨٠
الإجمالي		٢٥٠	١٠٠٪

يوضح الجدول (١): أن أكبر نسبة من العينة تعمل في المرحلة الابتدائية حيث بلغت نسبة المديرات في هذه المرحلة (٤٦٪)، مما يدل على أن بيانات الدراسة تمثل بشكل أوسع واقع الخدمات التعليمية في التعليم الابتدائي، وأن النسبة الأكبر من أفراد العينة يحملن مؤهل بكالوريوس بنسبة بلغت (٧٨٪)، وهو ما يشير إلى أن العدد الأكبر من المديرات يمتلكن مؤهلات أكاديمية مناسبة للقيام بمهام الإدارة المدرسية، كذلك النسبة الأعلى من العينة تمتلك خبرة أكثر من ثلاث سنوات في الإدارة المدرسية بنسبة (٨٠٪)، وهو ما يزيد من موثوقية إجاباتهن لامتلاكهن خبرة عملية كافية، وبذلك تعكس هذه النتائج دقة البيانات وارتباطها بالواقع العملي الذي يمكن من خلاله تقديم تصور مقترح، نظراً لتمثيلها فئة مؤهلة وذات خبرة في بيئة العمل التعليمي.

أداة الدراسة.

استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وتعرف الاستبانة بأنها:" وسيلة لجمع البيانات من مجموعة من الأفراد عن طريق إجابتهم عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة حول موضوع معين دون مساعدة الباحث لهم أو حضوره أثناء إجابتهم عنها"(القحطاني وآخرون، ٢٠٢٠).

وتكونت أداة الدراسة (الاستبانة) من قسمين على النحو التالي:

القسم الأول: يشمل البيانات الأولية التي توضح خصائص العينة (المرحلة التعليمية، والمؤهل، عدد سنوات الخدمة في مجال الإدارة المدرسية).

القسم الثاني: يتكون من (٢٦) عبارة من العبارات التي تقيس متغيرات الدراسة، ومقسمة إلى (٣) محاور على النحو التالي:

المحور الأول: دور القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية، ويشمل (٨) عبارات.

المحور الثاني: المتطلبات اللازمة لتطبيق نظام القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية، ويشمل (٨) عبارات.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه المدارس الأهلية في تطبيق نظام القسائم التعليمية، ويشمل (١٠) عبارات.

ويقابل كل عبارة من عبارات هذه المحاور قائمة تحمل العبارات التالية على حسب مقياس ليكرت الرباعي (عالية – متوسطة – منخفضة – منخفضة جدا)، وقد تم إعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائيا على النحو التالي: عالية (٤) درجات، متوسطة (٣) درجات، منخفضة (٢) درجات، منخفضة جدا (١) درجة، وتم حساب المدى (٤-١= ٣)، حيث تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (٣/٤= ٠.٧٥)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)؛ لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي:

جدول (٢)

تقسيم فئات المقياس وفق مقياس ليكرت الرباعي

درجة الموافقة	مدى الموافقة
منخفضة جدا	من ١ إلى ١,٧٥
منخفضة	١,٧٦ إلى ٢,٥٠
متوسطة	٢,٥١إلى ٣,٢٥
عالية	٣,٢٦ إلى ٤,٠

صدق الاستبانة:

(أ) الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

بعد إعداد الاستبانة بصورتها الأولية تم عرضها على عدد من المحكمين؛ لإبداء آرائهم حول مدى وضوح العبارات، وانتمائها للمحور، وصحة صياغتها، وقد بلغ عدد المحكمين (٣) من المشرفين التربويين، وقد تم تعديل الاستبانة بناء على ملاحظاتهم ووضعت الاستبانة في صورتها النهائية وأصبحت صالحة لقياس ما وضعت لأجله.

(ب)صدق الاتساق الداخلي

جدول (٣)
معاملات الارتباط بيرسون لمحاور الاستبانة

المحور	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	معامل الارتباط بالدرجة الكلية للمحور
دور القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية.	١	**٠,٨٥	٤	**٠,٨٩	٧	**٠,٩٣	**٠,٩٨
	٢	**٠,٩٤	٥	**٠,٥٨	٨	**٠,٩٢	
	٣	**٠,٩٣	٦	**٠,٨٢			
المتطلبات اللازمة لتطبيق نظام القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية	١	**٠,٩٢	٤	**٠,٨٢	٧	**٠,٩٠	**٠,٩٥
	٢	**٠,٩٤	٥	**٠,٩٠	٨	**٠,٨٢	
	٣	**٠,٩٠	٦	**٠,٩٠	٩	**٠,٨٦	
	١٠	**٠,٥٧					
التحديات التي تواجه المدارس الأهلية في تطبيق نظام القسائم التعليمية	١	**٠,٨٦	٤	**٠,٧٦	٧	**٠,٩٠	**٠,٨٩
	٢	**٠,٨٩	٥	**٠,٧٨	٨	**٠,٧٤	
	٣	**٠,٨٢	٦	**٠,٨٦	٩	**٠,٩١	
	١٠	**٠,٨٦					

يتضح من الجدول (٣): أن جميع معاملات ارتباط بيرسون لفقرات ومحاور الاستبانة دالة عند مستوى (٠,٠١)، وهو ما يوضح أن جميع الفقرات المكونة للاستبانة تتمتع بدرجة صدق مرتفعة؛ مما يجعلها صالحة للتطبيق الميداني.

ثبات الاستبانة:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Chronbach Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، ويمكن توضيح قيم معاملات الثبات ألفا كرونباخ لكل محور الاستبانة:

جدول (٤)
معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

محاور الاستبانة	عدد الفقرات	معامل الثبات
دور القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية.	٨	**٠,٩٧
المتطلبات اللازمة لتطبيق نظام القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية	١٠	**٠,٩٩
التحديات التي تواجه المدارس الأهلية في تطبيق نظام القسائم التعليمية	١٠	**٠,٩٧

يتضح من الجدول (٤): أن معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة مرتفعة؛ حيث تراوحت بين (٠.٩٧-٠.٩٩)، وهي درجة تتجاوز (٠.٧) مما يدل على ثبات الأداة وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

- الأساليب الاحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة، أُستخدم عدد من الأساليب الإحصائية لمعرفة اتجاهات أفراد الدراسة حول التساؤلات المطروحة، وهي كما يلي:

- المتوسط الحسابي"Mea "، لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.
- الانحراف المعياري" Standard Deviation "، للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي.
- معامل الارتباط بيرسون"Person Correlation "، لمعرفة درجة الارتباط بين عبارات الاستبانة والمحور الذي تنتمي إليه كل عبارة.
- معامل ألفا كرو نباخ"Cronch'lph "؛ لاختبار مدى ثبات أداة الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:

إجابة السؤال الأول: ما دور القسائم التعليمية كبديل تمويلي في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية من وجهة نظر المديرات؟

للإجابة عن هذا السؤال حُسبت، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة، وجاءت النتائج كما يبينها الجدول التالي:

جدول (٥)
المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري دور القسائم التعليمية كبديل تمويلي في تطوير جودة الخدمات التعليمية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٥	تمنح القسائم الأسر حرية اختيار المدرسة، مما يزيد الشفافية في عرض مستوى الخدمات والمساءلة أمام الجهات المشرفة والمستفيدين.	٣,٧٧	٠,٤٧	عالية	١
١	تعزز القسائم التعليمية المنافسة بين المدارس مما يسهم في تحسين جودة التعليم.	٣,٦٩	٠,٥٣	عالية	٢
٧	يساهم تطبيق القسائم التعليمية في تقليل الفجوة بين المدارس من حيث جودة التعليم، من خلال تمكين الأسر من الوصول إلى مدارس بغض النظر عن مستواها الاقتصادي.	٣,٧	٠,٥٣	عالية	٣
٣	تدفع القسائم المدارس لتطوير برامجها لتحقيق معايير الجودة الشاملة.	٣,٦٦	٠,٦٠	عالية	٤
٤	تحفز القسائم المدارس على تدريب المعلمين ورفع كفاءتهم المهنية.	٣,٦	٠,٤٩	عالية	٥
٢	تسهم القسائم في رفع كفاءة الإنفاق وتوجيه موارد المدرسة لتحسين جودة التعليم.	٣,٥٧	٠,٦٠	عالية	٦
٦	تشجع القسائم المدارس على التقييم المستمر وتحسين بيئة التعلم ومخرجاته للحفاظ على ثقة المستفيدين.	٣,٥٦	٠,٦٠	عالية	٧
٨	ترفع القسائم رضا المستفيدين عن الخدمات التعليمية المقدمة.	٣,٥٤	٠,٦١	عالية	٨
	المتوسط الحسابي العام للمحور	٣,٦١	٠,٥٠	عالية	

يوضح الجدول (٥) أن دور القسائم التعليمية كبديل تمويلي في تطوير جودة الخدمات التعليمية من وجهة نظر مديرات المدارس الأهلية جاء بدرجة موافقة (عالية) بشكل عام، حيث بلغ المتوسط العام لموافقة أفراد الدراسة (٣.٦١) وانحراف معياري (٠.٥٠)، ويُعزى ارتفاع تقدير مديرات المدارس الأهلية لمحور دور القسائم التعليمية إلى ارتفاع توقعاتهن لما يمكن أن تحدثه القسائم التعليمية في حال تطبيقها بشكل كامل كبديل تمويلي، إذ ترى المديرات أن هذا النظام سيمنح المدارس قدرة أكبر على تحسين خدماتها التعليمية، وتوسيع برامجها، واستقطاب الكفاءات، وأن هذه المرئيات تعكس تصورات مستقبلية ولا تعبر عن واقع قائم، بل عن وجهة نظر المديرات بأن القسائم التعليمية تمثل أداة تمويل إذا ما طبقت في المدارس الأهلية بصورة شاملة ومنظمة.

وجاءت الفقرة (٥) والتي نصها " تمنح القسائم الأسر حرية اختيار المدرسة، مما يزيد الشفافية في عرض مستوى الخدمات والمساءلة أمام الجهات المشرفة والمستفيدين." بدرجة عالية وفي المرتبة الأولى، في التعبير عن وجهة نظر مديرات المدارس الأهلية عن دور القسائم التعليمية كبديل تمويلي في تطوير جودة الخدمات التعليمية، وذلك بمتوسط حسابي

(٣.٧٧) وانحراف معياري (٠.٤٧)، وتُعزى هذه النتيجة إلى أن حرية الاختيار التي توفرها القسائم التعليمية تعد من أكثر المزايا التي تحفز الأسر على متابعة جودة الخدمات التعليمية، مما يدفع المدارس الأهلية إلى رفع مستوى الجودة للحفاظ على تنافسيتها وجذب المستفيدين، كما أن مديرات المدارس يدركن أن تطبيق القسائم بشكل كامل سيتكون منه سوق تعليمية أكثر وضوح وانضباط، مما يحسن الثقة بين المدرسة والجهات المشرفة.

بينما جاءت الفقرة (٨) والتي نصها " ترفع القسائم رضا المستفيدين عن الخدمات التعليمية المقدمة" بدرجة عالية وفي المرتبة الأخيرة، في التعبير عن وجهة نظر مديرات المدارس الأهلية عن دور القسائم التعليمية كبديل تمويلي في تطوير جودة الخدمات التعليمية، وذلك بمتوسط حسابي (٣.٥٤) وانحراف معياري (٠.٦١)، وتعود هذه النتيجة إلى أن رضا المستفيدين عن الخدمات التعليمية يعد أثرًا غير مباشر لتطبيق القسائم التعليمية، إذ يتطلب تحققه توافر مجموعة من العوامل التنظيمية والتعليمية المصاحبة، مثل جودة التنفيذ ومستوى الخدمات المقدمة، وليس مجرد توفير الدعم المالي وحده.

وتتفق نتائج السؤال الأول مع دراسة الشمري وسلطان (٢٠٢٤) التي أكدت دور القسائم التعليمية في تطوير البيئة التعليمية وتحسين جودة الخدمات في المدارس، ودراسة أحمد والديلوي (٢٠٢٣) التي بينت أن القسائم التعليمية تحظى بموافقة كبيرة من المديرين لما لها من أثر في تطوير الممارسات المدرسية، ودراسة الخضير والسياري (٢٠٢٣) عن قدرة القسائم على رفع كفاءة المدارس عند تفعيلها وفق متطلبات تنظيمية واضحة، ودراسة عبد الله (٢٠٢١) التي أوضحت دور القسائم في تعزيز العدالة وزيادة فرص الوصول للتعليم الجيد، ودراسة الوطبان (٢٠٢٠) التي وجدت أن تطبيق برامج القسائم في السعودية يحظى بدرجة موافقة عالية تعكس إدراك القادة لدورها في تحسين جودة الخدمات التعليمية.

بينما تختلف نتائج السؤال الأول مع ما عرضته دراسة Danish et al (2021) التي أوضحت أن أثر القسائم التعليمية على التحصيل قد يكون محدودا في بعض الجوانب مما يقلل من تأثيرها الشامل المتوقع، ومع جزء مما ورد في دراسة Education Choice (2025)التي أشارت إلى أن فاعلية القسائم تتفاوت بين البيئات التعليمية بحسب تصميم البرامج ومستوى الفقر ونوع المدرسة المستقبلة، ودراسة Jabbar et al (2022) في أن تأثير المنافسة الناتجة عن القسائم يكون بسيطا وغير واسع الأثر في تحسن الأداء.

الإجابة على السؤال الثاني: ما المتطلبات اللازمة لتطبيق القسائم التعليمية في تطوير

جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية من وجهة نظر المديرات؟

للإجابة عن هذا السؤال حُسبت، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة، وجاءت النتائج كما يبينها الجدول التالي:

جدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري المتطلبات اللازمة لتطبيق القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٧	توفير منصة إلكترونية متكاملة لإدارة القسائم التعليمية وتوثيق بيانات المستفيدين والمدارس.	٣,٨	٠,٤٠	عالية	١
١	توفير إطار تنظيمي واضح يحدد آليات تطبيق نظام القسائم التعليمية في المدارس الأهلية.	٣,٧١	٠,٤٩	عالية	٢
٣	تدريب القيادات المدرسية على مهارات الإدارة المالية والتخطيط الاستراتيجي للموارد.	٣,٧	٠,٤٢	عالية	٣
٥	إشراك القطاع الخاص في إدارة وتمويل التعليم لضمان استدامة نظام القسائم.	٣,٧	٠,٤٩	عالية	٤
٦	نشر الوعي المجتمعي بأهداف النظام وآليات الاستفادة منه.	٣,٧١	٠,٥٧	عالية	٥
٩	توفير كوادر بشرية مؤهلة في المدارس للتعامل مع المتطلبات الإدارية والتنظيمية للنظام.	٣,٧١	٠,٤٥	عالية	٦
٤	تفعيل أنظمة متابعة وتقييم دقيقة لقياس الأثر على جودة التعليم.	٣,٦٩	٠,٥٣	عالية	٧
٨	تطوير معايير وطنية للجودة لتقييم المدارس المستفيدة من القسائم التعليمية.	٣,٥٣	٠,٦١	عالية	٨
٢	تطبيق نظام إداري ومالي يضمن الشفافية في صرف الدعم ومتابعة نتائجه..	٣,٥٩	٠,٥٣	عالية	٩
	المتوسط الحسابي العام للمحور	٣,٦٩	٠,٤٤	عالية	

يوضح الجدول (٦) أن المتطلبات اللازمة لتطبيق القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية من وجهة نظر مديرات المدارس الأهلية جاء بدرجة (عالية) بشكل عام، حيث بلغ المتوسط العام لموافقة أفراد الدراسة (٣.٦٩) وانحراف معياري (٠.٤٤)، و تُعزى هذه النتيجة إلى أن مديرات المدارس الأهلية يدركن أن نجاح نظام القسائم التعليمية يعتمد بدرجة كبيرة على توفير متطلبات تنظيمية وإدارية وتقنية واضحة قبل تطبيقه، الأمر الذي يجعل تقييمهن لهذه المتطلبات بدرجة جاء مرتفع، كذلك يعكس قناعة المديرات بأن القسائم التعليمية لن تحقق أهدافها دون تجهيز المدارس، تشمل لوائح منظمة، ونظم متابعة وتمويل شفافة، وبنية تقنية قادرة على إدارة المستفيدين والخدمات.

وجاءت الفقرة (٧) والتي نصها " الحاجة إلى منصة إلكترونية متكاملة لإدارة القسائم التعليمية وتوثيق بيانات المستفيدين والمدارس." بدرجة عالية وفي المرتبة الأولى، في التعبير

عن وجهة نظر مديرات المدارس الأهلية عن المتطلبات اللازمة لتطبيق القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية، وذلك بمتوسط حسابي (٣.٨) وانحراف معياري (٠.٤٠)، وتعود هذه النتيجة إلى أن وجود منصة إلكترونية متكاملة يمثل حجر الأساس في نجاح أي برنامج يعتمد على تحويلات مالية موجهة للأفراد، مثل القسائم التعليمية، إذ تتيح هذه المنصة للمدارس والأسر والجهات الإشرافية إدارة العمليات بشكل منظم، وأن المنصة توفر طريقة دقيقة لتوثيق بيانات المستفيدين وتتبع صرف القسائم وضمان وصول الدعم لمستحقيه، مما يقلل الأخطاء ويوفر الثقة في النظام وعملية التطبيق أكثر سهولة من وجهة نظر مديرات المدارس.

جاءت الفقرة (٢) والتي نصها " تطبيق نظام إداري ومالي يضمن الشفافية في صرف الدعم ومتابعة نتائجه." بدرجة عالية وفي المرتبة الأخيرة، في التعبير عن وجهة نظر مديرات المدارس الأهلية عن المتطلبات اللازمة لتطبيق القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية، وذلك بمتوسط حسابي (٣.٥٩) وانحراف معياري (٠.٥٣)، وتُعزى هذه النتيجة إلى أن وجود نظام إداري ومالي واضح وشفاف يُعد متطلبًا أساسيًا لضمان حسن إدارة القسائم التعليمية، إلا أن أثره يُنظر إليه على أنه داعم ومكمل لبقية المتطلبات التنظيمية والتنفيذية، مما جعله يأتي في المرتبة الأخيرة رغم ارتفاع درجة الموافقة عليه.

تتفق نتائج السؤال الثاني مع دراسة الخضير والسياري (٢٠٢٣) التي أكدت أهمية المتطلبات المادية والإدارية والإجرائية في تفعيل القسائم التعليمية، ومنها وجود معايير متابعة وأنظمة تقييم واضحة. ودراسة أحمد والديلوي (٢٠٢٣) التي بينت موافقة كبيرة على متطلبات تطبيق القسائم التعليمية في المدارس وارتباط نجاح النظام بوجود تنظيم إداري، ودراسة الشمري وسلطان (٢٠٢٤) التي شددت على ضرورة جاهزية المدارس من حيث التخطيط والتنظيم قبل تطبيق القسائم، ودراسة عبد الله (٢٠٢١) التي ربطت بين نجاح القسائم وتوفير لوائح ومقاربات تنظيمية تضمن الشفافية، ودراسة Education Choice (2025) التي أشارت إلى أن حوكمة النظام والمتابعة الدقيقة عامل أساسي لضمان فاعليته.

بينما تختلف نتائج السؤال الثاني مع دراسة Jabbar et al (2022) التي أشارت إلى أن تطبيق القسائم يواجه تحديات قد تحد من فعاليته حتى في ظل وجود متطلبات تنظيمية مما يجعل الأثر محدودا في بعض البيئات، ودراسة Danish et al (2021) التي ذكرت أن نجاح برامج القسائم لا يعتمد دائما على المتطلبات الإدارية وحدها، بل يتأثر بعوامل خارجية مثل فجوات التمويل وجودة المدارس القائمة، ودراسة الوطبان (٢٠٢٠) التي ركزت على واقع

التطبيق أكثر من المتطلبات المسبقة مما جعل تأثير العوامل التنظيمية أقل وضوحا. كما تختلف النتائج عن جانب مما ورد في دراسة الشمري وسلطان (٢٠٢٤) التي ركزت على دور التمويل ذاته أكثر من الجوانب التقنية مثل المنصات الإلكترونية.

الإجابة على السؤال الثالث: ما التحديات التي تواجه القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية من وجهة نظر المديرات؟

للإجابة عن هذا السؤال حُسبت، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة، وجاءت النتائج كما يبينها الجدول التالي:

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري التحديات التي تواجه القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٣	غياب التشريعات الواضحة إلى تداخل الأدوار بين الجهات المعنية بالتنفيذ والمتابعة للقسائم التعليمية.	٣,٧	٠,٦٠	عالية	١
٩	محدودية التعاون بين القطاعين العام والخاص تعيق تحقيق الأهداف المرجوة من نظام القسائم التعليمية.	٣,٦٩	٠,٥٣	عالية	٢
٨	ضعف آليات الرقابة والمتابعة قد يؤدي إلى إساءة استخدام القسائم التعليمية أو ضعف كفاءتها المالية.	٣,٦٦	٠,٥٣	عالية	٣
٢	ضعف الوعي بمفهوم القسائم التعليمية لدى المعلمات وأولياء الأمور يمثل أحد أهم معوقات التطبيق الفعال.	٣,٦٣	٠,٥٤	عالية	٤
٦	وجود تفاوت في مستوى جودة التعليم قد يضعف العدالة في فرص الاستفادة من القسائم.	٣,٦٣	٠,٥٤	عالية	٥
١٠	غياب مؤشرات تقييم واضحة للأداء والجودة يجعل من الصعب قياس أثر القسائم التعليمية بدقة.	٣,٦	٠,٦٥	عالية	٦
٤	تفتقر بعض المدارس إلى الكوادر المؤهلة للتعامل مع متطلبات النظام المالي والإداري الخاص بالقسائم.	٣,٥٧	٠,٥٠	عالية	٧
٧	مقاومة للتغيير في تطبيق بدائل تمويل جديدة كالقسائم التعليمية.	٣,٥٧	٠,٦٠	عالية	٨
١	صعوبة في تكييف أنظمتها الإدارية والمالية مع متطلبات تطبيق نظام القسائم التعليمية.	٣,٤٦	٠,٥٦	عالية	٩
٥	ضعف البنية التقنية يحد من القدرة على إدارة بيانات المستفيدين إلكترونيًا.	٣,٣٧	٠,٦٤	عالية	١٠
المتوسط الحسابي العام للمحور		٣,٦٠	٠,٤٨	عالية	

يوضح الجدول (٧) أن محور التحديات التي تواجه القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية من وجهة نظر مديرات المدارس الأهلية جاء بدرجة (عالية) بشكل عام، حيث بلغ المتوسط العام لموافقة أفراد الدراسة (٣.٦٠) وانحراف معياري (٠.٤٨)، ويُفسر هذا الارتفاع إلى أن تطبيق القسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية قائم تشغيليًا لكنه مُوجَّه

ومحدود النطاق مثل:(مشروع مَعين للفئات المستهدفة في التربية الخاصة ورياض الأطفال) بوصفه (منحة/دعم وفق اشتراطات ومعايير)، وليس نظامًا عامًا معمّمًا ومطبّقًا على نطاق واسع.

وعليه، فإن ارتفاع تقدير المديرات للتحديات يعكس توقعات مرتبطة بمتطلبات التوسع والتحول المؤسسي أكثر من كونه حكمًا على غياب التجربة من أساسها؛ إذ تُبرز طبيعة البرامج القائمة وجود عناصر تنظيمية وتشغيلية دقيقة (شروط أهلية، معايير قبول، إجراءات توثيق، ومسارات تقديم/اعتماد)، ما يجعل المديرات يتوقعن—عند التفكير في تطبيق أوسع داخل قطاع المدارس الأهلية—تحديات تتصل بـ :تفصيل اللوائح التنفيذية على مستوى المدرسة، وضبط آليات التمويل والصرف والتعاقد، ووضوح أدوار الرقابة وضمان الجودة، وتوحيد إجراءات التحقق والحوكمة، ومعالجة تفاوت جاهزية المدارس في البنية المؤسسية والقدرات الإدارية لاستيعاب نمط تمويلي جديد .

وبناءً على ذلك، يفيد هذا التقييم بأن المديرات يربطن نجاح القسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية بتوفير جاهزية تنظيمية وتشغيلية تسبق التوسع، وأن أي قصور في هذه الجاهزية قد يتحول إلى عائق تنفيذي عند الانتقال من برامج موجهة (لفئات محددة) إلى تطبيق أوسع نطاقًا داخل التعليم الأهلي.

وجاءت الفقرة (٣) والتي نصها " غياب التشريعات الواضحة إلى تداخل الأدوار بين الجهات المعنية بالتنفيذ والمتابعة للقسائم التعليمية." بدرجة عالية وفي المرتبة الأولى، في التعبير عن وجهة نظر مديرات المدارس الأهلية عن التحديات التي تواجه القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية، وذلك بمتوسط حسابي (٣.٧) وانحراف معياري (٠.٦٠)، وتُشير هذه النتيجة إلى أن غياب التشريعات الواضحة يؤدي بطبيعة الحال إلى تداخل الأدوار بين الجهات المسؤولة عن تنفيذ ومتابعة نظام القسائم التعليمية، إذ لا يكون هناك تحديد دقيق لمسؤوليات كل جهة أو آلية للتنسيق فيما بينها. هذا الارتباك التنظيمي يجعل المدارس تواجه صعوبة في فهم المرجعية التي يجب الرجوع إليها، ويضعف فعالية النظام عند التطبيق، وهو ما يفسر ارتفاع تقييم مديرات المدارس لهذا التحدي.

كما جاءت الفقرة (٥) والتي نصها " ضعف البنية التقنية يحد من القدرة على إدارة بيانات المستفيدين إلكترونيًا." بدرجة عالية وفي المرتبة الأخيرة، في التعبير عن وجهة نظر مديرات المدارس الأهلية عن التحديات التي تواجه القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات

التعليمية، وذلك بمتوسط حسابي (٣.٣٧) وانحراف معياري (٠.٦٤)، وتُشير هذه النتيجة إلى أن ضعف البنية التقنية يمثل تحديًا قائمًا أمام تطبيق القسائم التعليمية بكفاءة، إلا أن هذا التحدي يُنظر إليه بوصفه قابلًا للمعالجة من خلال التطوير التقني والدعم المؤسسي، مقارنة بتحديات أخرى أكثر ارتباطًا بالجوانب التنظيمية والتشريعية، وهو ما يفسر حصوله على المرتبة الأخيرة رغم ارتفاع درجة الموافقة عليه.

تتفق نتائج السؤال الثالث مع ما ورد في دراسة الخضير والسياري (٢٠٢٣) التي أكدت وجود متطلبات تنظيمية وإجرائية معقدة وأن أي نقص فيها قد يؤدي إلى صعوبات في المتابعة والرقابة، ودراسة Education Choice (2025) التي أشارت إلى تحديات الحوكمة وتفاوت الأدوار بين الجهات المشرفة مما يؤثر في فعالية نظام القسائم. ودراسة الشمري وسلطان (٢٠٢٤) التي أوضحت أن محدودية التعاون بين الجهات المعنية قد يعيق الاستفادة الكاملة من القسائم التعليمية، ودراسة أحمد والديلوي (٢٠٢٣) حول وجود صعوبات في التطبيق ترتبط بغياب اللوائح الواضحة وتباين جاهزية المدارس، ودراسة الوطبان (٢٠٢٠) التي بينت أن بعض المدارس تواجه تحديات تنظيمية وإدارية عند التعامل مع أنظمة التمويل البديلة.

بينما تختلف نتائج السؤال الثالث مع دراسة Danish et al (2021) التي ربطت التحديات بشكل أكبر بطبيعة مخرجات التعلم وليس بالجانب التنظيمي والإداري مما يجعل تركيز هذه الدراسة على التشريعات والبنية الرقابية أكثر وضوحا، ودراسة Jabbar et al (2022) التي أشارت إلى أن آثار التحديات تكون محدودة في بعض البيئات عالية التنظيم بينما تظهر النتائج هنا تقديرا مرتفعا للتحديات في المدارس الأهلية، ودراسة عبد الله (٢٠٢١) التي ركزت على دور القسائم في تعزيز العدالة ولم تعتبر الجوانب التقنية والإدارية تحديا رئيسيا في التطبيق، ودراسة أحمد والديلوي (٢٠٢٣) من أن متطلبات التطبيق كانت واضحة نسبيا بينما أبرزت هذه الدراسة غياب التشريعات كأكبر التحديات.

الإجابة على السؤال الرابع: ما التصور المقترح لدور القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الأهلية؟

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أهمية القسائم التعليمية كبديل تمويلي في التعليم السعودي، حيث بينت نتائج المحور الأول ارتفاع تقدير مديرات المدارس الأهلية لدور القسائم التعليمية في تطوير جودة الخدمات التعليمية، مما يعكس قناعة قوية لدى الميدان التربوي

بجدوى تطبيق هذا النظام، كما كشفت نتائج المحور الثاني عن مجموعة من المتطلبات الأساسية التي ينبغي توفيرها لضمان تطبيق القسائم التعليمية وتحقيق أثرها المتوقع في تحسين جودة التعليم، وأكدت نتائج المحور الثالث وجود تحديات ومعوقات تواجه تطبيق النظام في صورته الحالية، ومن منطلق النتائج الميدانية التي كشفت عن فرص ومجالات تطوير واضحة، جاءت الحاجة إلى بناء تصور مقترح لتطبيق القسائم التعليمية كبديل تمويلي، وذلك استجابة مباشرة لما رصدته الدراسة من واقع الميدان واحتياجاته، والإجابة عن سؤال الدراسة الرابع المتعلق بآليات التطبيق المقترحة من خلال تقديم تصور مقترح.

أولاً: أهداف التصور المقترح:

١. تصميم نظام تمويلي لتفعيل القسائم التعليمية؛ بما يضمن تحسين جودة الخدمات التعليمية ورفع كفاءة الإنفاق من منطلق نتائج الدراسة الميدانية.
٢. تحديد المتطلبات التنظيمية والتقنية اللازمة لتشغيل النظام؛ من لوائح إدارية ومنصات رقمية، بما يتوافق مع الاحتياجات الفعلية للمدارس الأهلية.
٣. بناء آليات تنفيذية تحدد أدوار الجهات المعنية (الوزارة، المدارس، القطاع الخاص)؛ لضمان دقة تطبيق النظام وتكامل عمليات المتابعة والتقويم.
٤. اقتراح نموذج إجرائي لمعالجة معوقات التطبيق الميدانية؛ بما يحسن الشراكة مع القطاع الخاص ويحقق الشفافية في إدارة الموارد.

ثانياً: منطلقات التصور المقترح:

ينطلق التصور المقترح لتطبيق القسائم التعليمية كبديل تمويلي في المدارس الأهلية من مجموعة من المنطلقات، من أهمها ما يلي:

١) وثيقة سياسة التعليم في المملكة في الباب الثامن تمويل التعليم في المادتين ٢٢٩ و٢٣٠ "تعتبر الدولة أن الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاتها، وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التربية والتعليم والتثقيف هي أساس التنمية"، وتراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتوجيه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة، وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة.
٢) الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم ومنها الهدف السابع الذي ركز على تمكين القطاع الخاص وغير الربحي ورفع مشاركتهم لتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم.

٣) وثيقة برنامج التخصيص التي تدعم هدفين رئيسيين لرؤية المملكة ٢٠٣٠ وهما: إتاحة الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص، وتخصيص خدمات حكومية محددة.

٤) توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التخصيص التي تدعو إلى رفع مساهمة القطاع الخاص في التعليم وتقليل الاعتماد على التمويل الحكومي المباشر، مع استهداف زيادة مشاركة القطاع الخاص في التعليم إلى نحو ٣٠٪ ضمن سياسات الشراكة والاستثمار في التعليم.

٥) مبادرة القسائم التعليمية (مشروع معين) التي أطلقتها وزارة التعليم ونفذتها شركة تطوير التعليم القابضة وشركة تطوير للمباني، والهادفة إلى تمكين الطلاب من الالتحاق بالمدارس الأهلية وتحسين جودة الخدمات التعليمية، مع تشجيع مؤسسات التعليم الأهلي على تطوير برامجها وترشيد الإنفاق الحكومي عبر تحويل الدعم إلى الطالب مباشرة من المدرسة.

٦) نتائج الدراسة الميدانية الحالية التي بينت أن مديرات المدارس الأهلية ينظرن إلى القسائم التعليمية بوصفها أداة قادرة على تحسين جودة الخدمات التعليمية بدرجة عالية، وفي الوقت نفسه أظهرت النتائج وجود متطلبات تنظيمية وتقنية وبشرية لا بد من استيفائها، ومعوقات قائمة تحتاج إلى معالجات واضحة، مما يجعل إعداد تصور مقترح يتفق مع احتياجات الميدان.

٧) التوجه المتزايد لدى وزارة التعليم وشركة تطوير للمباني نحو استثمار أصول التعليم، وتوسيع برامج الشراكة مع القطاع الخاص في بناء وتشغيل المباني التعليمية وتمويلها، وما يرتبط بذلك من حاجة إلى أدوات تمويل جديدة ومرنة مثل القسائم التعليمية تربط التمويل بأداء المدرسة وجودة خدماتها لصالح الطالب.

ثالثاً: أليات ومتطلبات تطبيق التصور المقترح:

بالاستناد إلى أهداف التصور ومنطلقاته، وفي ضوء نتائج الدراسة الميدانية التي أكدت الحاجة إلى إجراءات دقيقة لضمان النجاح، يقترح تنفيذ التصور وفق الآليات التالية، مصنفة حسب طبيعة الإجراء:

جدول (٨)
آليات ومتطلبات تنفيذ التصور المقترح

تصنيف الأليات	متطلبات التنفيذ	طريقة التنفيذ
الآليات التنظيمية	١. إصدار لائحة تنظيمية واضحة تحدد إجراءات منح وصرف القسائم. ٢. بناء معايير دقيقة لاستحقاق القسائم وآلية تقييم المستفيدين. ٣. إعداد دليل إجرائي يوضح مسؤوليات المدرسة والجهات المشرفة. ٤. توحيد قواعد البيانات بين الجهات المعنية لضمان دقة المعلومات.	إصدار لائحة تنظيمية مرنة، من خلال صياغة إجراءات قانونية تحدد بوضوح حقوق وواجبات جميع الأطراف (الوزارة، المدرسة، ولي الأمر)، وتضمن حوكمة عملية صرف القسائم. تحديد معايير استحقاق الطلبة، بوضع شروط دقيقة للفئات المستفيدة (ذوي الدخل المحدود، الموهوبين، طلاب التربية الخاصة) لضمان توجيه الدعم لمستحقيه. اعتماد تصنيف المدارس المؤهلة، بحصر مشاركة المدارس الأهلية الحاصلة على تصنيف مرتفع في معايير الجودة والاعتماد المدرسي، لضمان أن القسيمة تشتري جودة للخدمات التعليمية وليس مقعد للطالب فقط.
الآليات التقنية	١. تطوير منصة إلكترونية موحدة لإدارة القسائم والبيانات. ٢. ربط المنصة بأنظمة المدارس لضمان التحقق الرقمي من الاستخدام. ٣. توفير نظام متابعة إلكتروني يعرض حالة القسائم لحظة بلحظة. ٤. دعم المنصة بخدمات الدفع الإلكتروني الآمن للمدارس الأهلية.	تطوير منصة إلكترونية موحدة كتفعيل بوابة مخصصة ضمن نظام نور أو مدرستي لإدارة دورة حياة القسيمة بالكامل (التقديم، الموافقة، الصرف، التتبع) دون تعاملات ورقية. الربط الرقمي التكاملي للمنصة بقواعد بيانات الجهات ذات العلاقة (الأحوال المدنية، الضمان الاجتماعي، نظام نور) للتحقق الآلي من بيانات المستفيدين واستحقاقهم.
الآليات التمويلية	١. تطبيق نظام الدفع المباشر للمدرسة بعد التحقق من انتظام الطالب، لمنع إساءة استخدام القسائم. ٢. تنويع مصادر تمويل القسائم عبر إشراك القطاع الخاص وصناديق المسؤولية الاجتماعية والأوقاف. ٣. تحديد السعر العادل للقسيمة بناءً على التكلفة التشغيلية للمرحلة الدراسية ونوع الخدمة.	تطبيق نظام الدفع المباشر للمدرسة بتحويل قيمة القسيمة إلى الحساب البنكي للمدرسة مباشرة بعد التحقق من انتظام الطالب، لمنع الهدر المالي أو سوء الاستخدام. تنويع مصادر تمويل المحفظة عدم الاعتماد على الميزانية الحكومية فقط، بل إشراك صناديق المسؤولية الاجتماعية للشركات والبنوك، والأوقاف التعليمية لتمويل جزء من القسائم. التسعير العادل للقسيمة، بتحديد قيمة القسيمة بناءً على التكلفة التشغيلية الفعلية للمرحلة الدراسية ونوع الخدمة المقدمة.
آليات الحوكمة والمتابعة	١. تطوير نظام رقابي يمنع سوء الاستخدام ويضمن كفاءة الصرف. ٢. إنشاء وحدة متابعة مركزية لقياس رضا المستفيدين وتحليل البيانات. ٣. مراجعة دورية للتقارير المالية	الرقابة المزدوجة المالية والأكاديمية وذلك بتكليف لجان إشرافية لمتابعة صرف الأموال بالتوازي مع لجان تربوية تقيس التحسن في التحصيل الدراسي للطلاب المستفيدين. قياس رضا المستفيدين بشكل دوري تفعيل

تصنيف الأليات	متطلبات التنفيذ	طريقة التنفيذ
	والتشغيلية للمدارس المشاركة. ٤. ربط محاسبية المدارس بآلية موحدة لضمان الشفافية والجودة.	أدوات قياس استبانات إلكترونية لأولياء الأمور والطلاب حول جودة الخدمات المقدمة مقابل القسيمة. نظام الثواب والعقاب بربط تجديد عقد الشراكة مع المدرسة الأهلية باستمرارها في تحقيق معايير الجودة، وسحب الترخيص بقبول القسائم في حال انخفاض الأداء.
الآليات البشرية	١. تدريب القيادات المدرسية على الإدارة المالية والتخطيط. ٢. تدريب الموظفين على استخدام المنصات الإلكترونية للقسائم. ٣. تعيين لجان إشراف متخصصة في كل مدرسة لمتابعة التفعيل. ٤. بناء قدرات مرشدات المدرسة على توعية أولياء الأمور بالنظام.	تكوين فريق إشرافي مركزي، من خلال تشكيل لجنة إشراف متخصصة من خبراء ماليين وتربويين وإداريين في وزارة التعليم للإشراف المباشر على البرنامج وإدارة القسائم. تدريب الكوادر المدرسية بتقديم برامج تدريب مكثفة لمديرات المدارس ومحاسبيها حول آليات التشغيل الجديدة، واستخدام المنصة الإلكترونية، ومعايير قبول الطلاب المستفيدين. تخصيص مرشدين للتوجيه، تعيين مرشدين أو توفير وحدات دعم فني في إدارات التعليم لتقديم الإرشاد اللازم لأولياء الأمور حول كيفية استخدام القسائم واختيار المدارس المناسبة. بناء القدرات التحليلية، بتأهيل الكوادر المسؤولة عن المتابعة والتقويم على تحليل بيانات الأداء المدرسي وتحصيل الطلاب لضمان ربط صرف القسيمة بمستوى الجودة.

رابعاً: المعوقات المحتملة لتنفيذ التصور المقترح:

تشمل المعوقات المحتملة لتنفيذ التصور المقترح لدور القسائم التعليمية كبديل تمويلي في التعليم السعودي ما يلي:

- **التأخر في إصدار اللوائح التنظيمية والقانونية التي تحكم العلاقة بين وزارة التعليم والمدارس الأهلية.**
- **رفض ومقاومة بعض المدارس الأهلية لربط قيمة القسيمة ومعايير استحقاقها بنظام تقييم الجودة والاعتماد المدرسي.**
- **صعوبة التنسيق أو تداخل الصلاحيات بين الجهات الحكومية المختلفة المشاركة في تمويل وإدارة القسائم.**

- عدم ضمان استمرارية التمويل الحكومي أو الشراكة مع القطاع الخاص لتمويل المحفظة على المدى الطويل.
- صعوبة التوصل إلى اتفاق حول السعر العادل للقسيمة الذي يضمن الجودة للطالب والربحية للمدرسة، مع ظهور رسوم إضافية أو مخفية تفرضها المدارس على المستفيدين.
- تحدي ضمان أن يتم توجيه الدعم بالكامل لتحسين جودة الخدمات، وليس فقط لتغطية العجز المالي للمدارس.
- عدم توفر الكفاءات الإدارية المتخصصة في إدارات التعليم التي لديها القدرة على إدارة نظام تمويل معقد مثل القسائم.
- انخفاض مستوى الوعي والفهم لدى أولياء الأمور حول عمل القسيمة وكيفية اختيار المدرسة الأفضل جودة لأبنائهم.
- وجود محاولات للتحايل أو الفساد في استخدام القسائم أو تزوير بيانات الاستحقاق.
- تعطل أو عدم كفاءة المنصة الإلكترونية الموحدة لإدارة القسائم، مما يعوق عملية التسجيل والصرف.
- تحديات تتعلق بضمان أمن وحماية البيانات الشخصية والمالية للمستفيدين التي يتم تداولها عبر المنصة الرقمية.
- صعوبات تقنية في تحقيق الربط التكاملي الفعال والسريع بين نظام القسائم وقواعد بيانات الجهات الحكومية.

خامساً: السبل المقترحة للتغلب على معوقات تنفيذ التصور المقترح:

تشمل السبل المقترحة للتغلب على معوقات تنفيذ التصور المقترح ما يلي:

١. تطوير تشريعات واضحة ومحدثة تنظم تطبيق القسائم التعليمية وتحدد أدوار الجهات المعنية، بما يقلل تداخل الصلاحيات ويرفع مستوى الحوكمة في التنفيذ.
٢. إطلاق حملات توعية مجتمعية واسعة بالتعاون مع وزارة التعليم والقطاع الخاص لتعريف الأسر والمجتمع بدور القسائم التعليمية وأثرها في تحسين جودة التعليم، مما يعزز قبول المجتمع للنظام.
٣. تحسين التعاون المؤسسي بين القطاعين العام والخاص من خلال اتفاقيات شراكة رسمية، وتحديد حوافز للقطاع الخاص للمشاركة في التمويل وتقديم خدمات مساندة للقسائم التعليمية.

٤. إيجاد آليات رقابة فعالة ومتطورة عبر منصة إلكترونية موحدة تشمل متابعة الصرف، والتحقق من الالتزام بالضوابط، وتقارير أداء دورية للمدارس والمستفيدين، ما يحد من سوء الاستخدام.
٥. توفير برامج تدريبية متخصصة للقيادات المدرسية حول التعامل مع القسائم التعليمية، وأساليب الإدارة المالية والحوكمة، وطرق التواصل مع الجهات الممولة لضمان جاهزية المدارس.
٦. تخصيص موارد مالية ولوجستية لدعم التحول إلى نظام القسائم، بما يشمل رفع جاهزية البنية التحتية التقنية للمدارس وتطوير الأنظمة الرقمية اللازمة للتطبيق.
٧. تبني نموذج تدريجي للتطبيق يبدأ بمرحلة تجريبية في عدد من المدارس، ثم التوسع بناء على نتائجها، مما يقلل المخاطر ويرفع جودة التنفيذ.
٨. إيجاد وحدة مركزية للقسائم التعليمية على مستوى وزارة التعليم تكون مسؤولة عن الإشراف والإدارة والدعم الفني للمدارس، لضمان وضوح المسارات التنظيمية وتقليل العشوائية.

ملخص البحث:

تظهر نتائج الدراسة وما تضمنه التصور المقترح أن القسائم التعليمية تمثل أداة تمويلية جديدة لتحسين جودة الخدمات التعليمية في المدارس الأهلية، عندما ترتبط بمعايير واضحة للجودة وكفاءة الانفاق، كما يؤكد التصور أهمية المواءمة بين الأبعاد التنظيمية والتقنية والتمويلية والبشرية، حتى يتحول نظام القسائم التعليمية إلى ممارسة ميدانية على نطاق واسع، قادرة على إحداث فرق ملموس، وأكدت نتائج الدراسة أن نجاح هذا النظام يعتمد على جاهزية البنية التشريعية والأنظمة الرقمية والكوادر البشرية في الوزارة والمدارس وعلى بناء شراكات فعالة مع القطاع الخاص، ومن ثم يمكن القول أن القسائم التعليمية إذا طبقت بطريقة تدريجية مدروسة يمكن أن تساعد في رفع كفاءة استخدام الموارد وتحسين فرص حصول الطلاب على تعليم متميز في المدارس الأهلية.

التوصيات:

١. الإسراع في إعداد لائحة تنظيمية متكاملة لنظام القسائم التعليمية تتضمن معايير الاستحقاق والأدوار والصلاحيات، بما يضمن وضوح الإجراءات ورفع مستوى الحوكمة في التنفيذ.

٢. البدء بمرحلة تطبيق تجريبية في عدد من المدارس الأهلية، مع متابعة دقيقة للنتائج وتحليلها، وبناء خطة التوسع المستقبلية بالاعتماد على ما تكشفه التجربة من فرص وتحديات.
٣. تطوير منصة رقمية موحدة لإدارة القسائم وربطها بالأنظمة الحكومية والمدارس الأهلية، مع توفير التدريب والدعم الفني للكوادر المسؤولة عن التشغيل والمتابعة.
٤. تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص وصناديق المسؤولية الاجتماعية والأوقاف التعليمية لدعم تمويل القسائم، وربط الحوافز بمستوى الجودة التي تقدمها المدارس المشاركة.
٥. تنفيذ برامج توعوية وتثقيفية موجهة لأولياء الأمور والطلاب والعاملين في المدارس لشرح آليات القسائم التعليمية وأدوار الأطراف المستفيدة، بما يعزز القبول المجتمعي ويحد من سوء الاستخدام.

مقترحات لدراسات مستقبلية.

- دراسة بعنون: "تحليل التحديات التنظيمية والمالية لتطبيق نظام القسائم التعليمية في المدارس الأهلية ".
- دراسة بعنوان: " حوكمة القسائم التعليمية في التعليم الأهلي بالمملكة العربية السعودية: إطار تنظيمي مقترح لآليات التمويل والرقابة والمساءلة ".
- دراسة بعنوان" " دور الشراكة مع القطاع الخاص في تمويل القسائم التعليمية بالسعودية: نموذج مقترح ".

قائمة المراجع

المراجع العربية

أبابطين، عبد الحكيم، وسمور، رضا حلمي. (٢٠١٩). *الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي بالتعليم العالي*. دار جامعة الملك سعود للنشر. الرياض. المملكة العربية السعودية.

أحمد، خالد عبد الرحمن ياسين، والديلوي، أيمن محمد عبد العزيز. (٢٠٢٣). دراسة ميدانية لمتطلبات تطبيق أسلوب القسائم التعليمية بالتعليم العام من وجهة نظر المديرين. *مجلة العلوم التربوية*، (٤)، ٥٥٧–٥٧٨ .

الجنوبي، منصور بن عبد الرحمن) .٢٠٢٤ .(*منهجيات الجودة وأهميتها في التعليم .المجلة التربوية*، كلية التربية، جامعة سوهاج، جمهورية مصر العربية.، (١٢٢)، ٦٦٩–٧٠١.

حسين، بقاء طه، وآدم، سوسن أحمد. (٢٠١٨). دور نظام تمويل التعليم بنظام القسائم التعليمية في تقليل الكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم .*المجلة التربوية الدولية المتخصصة، دار سمات للدراسات والأبحاث*، ٧(٢)، ١٤٥–١٥٤.

الخضير، أمل بنت محمد علي، السياري، نسرين بنت ناصر بن أحمد .(٢٠٢٣) .*تفعيل القسائم التعليمية في مدارس* التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية: مدخل لخصخصة التعليم العام . تصور مقترح .*مجلة العلوم التربوية والنفسية*،٧(٣٢)، ٢٣–٤١.

زمان، حسام بن عبد الوهاب. (٢٠١٤) .القسائم التعليمية كبديل تمويلي بمؤسسات التعليم العالي: دراسة مقارنة في تطبيقاتها على المستوى الدولي .*المجلة الدولية للتربية المتخصصة*، ٣(١)، ٢٠٢–٢١٦.

سفر، منال عبد الرحمن. (٢٠٢٢). تصور مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم بالمدارس السعودية في ضوء التجربة الأمريكية .*مجلة جامعة عمان العربية للبحوث*، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، ٧(١)، ٤٨٣–٥٠٦.

السيف، عواطف، الجريسي، أماني، والسعيد، هديل. (٢٠٢٤). تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة. *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية* (EPS)، ١٣(٦)، ١٠١٢–١٠٢١.

الشمري، عادل بن عايد، وآل سلطان، دولة بنت ناصر .(٢٠٢٤) .دور القسائم التعليمية في تمويل مؤسسات التعليم العام في المملكة العربية السعودية .*المجلة الدولية للأبحاث التربوية*، ٤٨(١)، ٢٨٩–٣٢١.

عبد الله، شاريهان محمد. (٢٠٢٠). تصور مقترح لتوظيف القسائم التعليمية في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الجامعة في مصر. *مجلة البحث العلمي في التربية*، ٢١(١١)، ٨١–١١٣.

العساف، صالح بن حمد. (٢٠١٦). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية*. (٣)، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

القحطاني، سالم بن سعيد؛ العامري، أحمد بن سالم؛ آل مذهب، معدي بن محمد؛ العمر، بدران بن عبد الرحمن. (٢٠٢٠). *منهج البحث في العلوم السلوكية*. (٥)، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع.

مؤتمر التعليم والاستثمار. (٢٠٢٤). LEARN 2024. *الاستثمار من أجل الأثر في تطوير التعليم*. الرياض، المملكة العربية السعودية. مسترجع من https://www.arabnews.com/node/2560221/saudi-arabia

موسى، محمد، والجودي، محمد. (٢٠١٩). دور الاعتماد الأكاديمي في ضمان الجودة في التعليم العالي (عرض تجارب عربية). *مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون*. ٢٥(٣)، ٣٢٨ – ٣٤٩.

الوطبان، هند عبد الله (٢٠٢٠). واقع تطبيق تمويل التعليم في مشروع معين للقسائم التعليمية بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، ٤ (١٧)، ٣٤٥ – ٣٨٣.

الهيئة العامة للإحصاء .(٢٠٢٤) .تقديرات السكان في منتصف عام ٢٠٢٤ .المملكة العربية السعودية. https://www.stats.gov.sa/documents/20117/2067012/Population%2BEstimates%2BPublication%2B2024.pdf

وزارة التعليم .(٢٠٢٤) .إحصاءات التعليم العام في المملكة العربية السعودية للعام الدراسي ٢٠٢٤ . الرياض: وزارة التعليم. https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/default.aspx

وزارة التعليم .(٢٠٢٤) .المؤتمر العالمي للاستثمار – الدورة الثامنة والعشرون *(Riyadh Investment Conference – 28th World Investment Conference)*. الرياض، المملكة العربية السعودية.
https://moe.gov.sa/en/mediacenter/moenews/pages/news1_25112024.aspx

وزارة التعليم .(٢٠٢٤) .مشروع القسائم التعليمية للتربية الخاصة .المملكة العربية السعودية. https://voucher.tatweer.sa/specialeduc/AcceptanceConditions

المراجع الأجنبية:

Danish S., Kaitlin P., & Patrick J. W. (2021). *The participant effects of private school vouchers around the globe: a meta-analytic and systematic review. School Effectiveness and School Improvement*, 32(4), 509–542. https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED567044.pdf

Hussein, A. (2022). School Vouchers for Greater Educational Equity. Journal of Management & Engineering Integration, 15(1), 12-22. Retrieved from https://soar.wichita.edu/bitstreams/186824a2-b84e-45a1-8fe5-849b1d9390ac/download

Jabbar, H., Fong, C. J., Germain, E., Li, D., Sanchez, J., Sun, W.-L., & Devall, M. (2022). The Competitive Effects of School Choice on Student Achievement: *A Systematic Review. Educational Policy*, 36(2), 247-281. https://doi.org/10.1177/0895904819874756

Pal, Monojit. (2022) A Theoretical Framework of Six Sigma to Reduce the Drop-Out Rate among the Children in India: A Systematic Review. *Shanlax International Journal of Education*, (10)4. 115–119.